الجريدة الرسمية

الأسباب الموجبة

بما أن لبنان وقّع على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعّة التي وقع عليها لبنان بتاريخ ١٩٩٧/٩/٣٠،

وبما أن هذه الاتفاقية هي اتفاقية تحفيزية تهدف إلى الترويج لمستويات عالية من الأمان تنطبق على التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة الناتجة عن استخدام التكنولوجيات النووية، بحيث تتسنى حماية الأفراد والمجتمع والبيئة من الآثار الضارة للإشعاعات المؤينة، ومنع وقوع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من عواقب هذه الحوادث،

وبما أن أطراف هذه الاتفاقية تعتزم تحقيق هذه الغاية عن طريق التعاون الدولي، وإصدار تقارير عن أداء كلّ منها، وتقديم المساعدة عند الحاجة إلى الدول ذات البرامج والقدرات الأقل تقدماً، واستخدام معايير أمان مقبولة دولياً،

وبما أن هذه الاتفاقية لا تشمل نطاقها الدول التي لديها برامج نووية رئيسية فحسب، وإنما يشمل أيضاً الدول التي تستخدم المصادر الإشعاعية في مجالي الطب والصناعة فقط.

وعليه ترى وزارة الخارجية والمغتربين أهمية الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المرفق راجية إقراره.

قانون رقم ١٨٨
يرمي إلى الموافقة للحكومة على إبرام البروتوكول الملحق باتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الجمهورية اللبنانية والاتحاد الأوروبي

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة الأولى: أعطيت الموافقة للحكومة على إبرام البروتوكول الملحق باتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الجمهورية اللبنانية والاتحاد الأوروبي بعد انضمام كل من جمهورية تشيكيا، جمهورية أستونيا، جمهورية قبرص، جمهورية لاتفيا، جمهورية ليتوانيا، جمهورية هنغاريا، جمهورية مالطا، جمهورية بولونيا، جمهورية سلوفينيا وجمهورية سلوفاكيا الموقع في بروكسل في ٢٠١٥/٤/١ .

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٠
الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسان دياب

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسان دياب

ملحق بالاتفاقية الاوروبية ـ المتوسطية
المؤسسة للشراكة بين المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها
كطرف أول
والجمهورية اللبنانية
كطرف ثاني
أخذاً في الاعتبار انضمام
الجمهورية التشيكية
وجمهورية استونيا
والجمهورية القبرصية
وجمهورية لاتفيا
وجمهورية ليتوانيا
وجمهورية المجر
ومالطا
وجمهورية بولندا
وجمهورية سلوفينيا
وجمهورية سلوفاكيا
الى الاتحاد الاوروبي

ПРОТОКОЛ
КЪМ ЕВРОСРЕДИЗЕМНОМОРСКОТО СПОРАЗУМЕНИЕ
МЕЖДУ РЕПУБЛИКА ЛИВАН, ОТ ЕДНА СТРАНА,
И ЕВРОПЕЙСКИТЕ ОБЩНОСТИ И
ТЕХНИТЕ ДЪРЖАВИ-ЧЛЕНКИ, ОТ ДРУГА,
ЗА ДА БЪДЕ ВЗЕТО ПРЕДВИД ПРИСЪЕДИНЯВАНЕТО
НА ЧЕШКАТА РЕПУБЛИКА, РЕПУБЛИКА ЕСТОНИЯ,
РЕПУБЛИКА КИПЪР, РЕПУБЛИКА УНГАРИЯ, РЕПУБЛИКА ЛАТВИЯ,
РЕПУБЛИКА ЛИТВА, РЕПУБЛИКА УНГАРИЯ, МАЛТА,
РЕПУБЛИКА ПОЛША, РЕПУБЛИКА СЛОВЕНИЯ И СЛОВАШКАТА РЕПУБЛИКА
КЪМ ЕВРОПЕЙСКИЯ СЪЮЗ

PROTOCOLO
DEL ACUERDO EUROMEDITERRÁNEO DE ASOCIACIÓN
ENTRE LA REPÚBLICA LIBANESA, POR UNA PARTE,
Y LA COMUNIDAD EUROPEA Y SUS ESTADOS MIEMBROS, POR OTRA,
PARA TENER EN CUENTA LA ADHESIÓN A LA UNIÓN EUROPEA
DE LA REPÚBLICA CHECA, LA REPÚBLICA DE ESTONIA,
LA REPÚBLICA DE CHIPRE, LA REPÚBLICA DE LETONIA,
LA REPÚBLICA DE LITUANIA, LA REPÚBLICA DE HUNGRÍA,
MALTA, LA REPÚBLICA DE POLONIA,
LA REPÚBLICA DE ESLOVENIA Y LA REPÚBLICA ESLOVACA

PROTOKOL
K EVROPSKO-STŘEDOMOŘSKÉ DOHODĚ ZAKLÁDAJÍCÍ PŘIDRUŽENÍ
MEZI LIBANONSKOU REPUBLIKOU NA JEDNÉ STRANĚ
A EVROPSKÝM SPOLEČENSTVÍM
A JEHO ČLENSKÝMI STÁTY NA STRANĚ DRUHÉ,
S OHLEDEM NA PŘISTOUPENÍ
ČESKÉ REPUBLIKY, ESTONSKÉ REPUBLIKY,
KYPERSKÉ REPUBLIKY, LOTYŠSKÉ REPUBLIKY, LITEVSKÉ REPUBLIKY,
MAĎARSKÉ REPUBLIKY, MALTOU, POLSKÉ REPUBLIKY,
REPUBLIKY SLOVINSKO A SLOVENSKÉ REPUBLIKY
K EVROPSKÉ UNII

بروتوكول

ملحق بالاتفاقية الاوروبية ـ المتوسطية

المؤسسة للشراكة بين المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها

كطرف أول

والجمهورية اللبنانية

كطرف ثاني

أخذاً في الاعتبار انضمام

الجمهورية التشيكية

وجمهورية استونيا

والجمهورية القبرصية

وجمهورية لاتفيا

وجمهورية ليتوانيا

وجمهورية المجر

ومالطا

وجمهورية بولندا

وجمهورية سلوفينيا

وجمهورية سلوفاكيا

الى الاتحاد الاوروبي

ان مملكة بلجيكا،

والجمهورية التشيكية،

ومملكة الدانمرك،

وجمهورية المانيا الاتحادية،

وجمهورية استونيا،

وايرلندا،

والجمهورية الهيلينية،

ومملكة اسبانيا،

والجمهورية الفرنسية،

والجمهورية الايطالية،

والجمهورية القبرصية،

وجمهورية لاتفيا،

وجمهورية ليتوانيا،

ودوقية لوكسمبورغ الكبرى،

وجمهورية المجر،

ومالطا،

ومملكة هولندا،

وجمهورية النمسا،

وجمهورية بولندا،

وجمهورية البرتغال،

وجمهورية سلوفينيا،

وجمهورية سلوفاكيا،

وجمهورية فنلندا،

ومملكة السويد،

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،

المشار اليهم في ما يلي بـ "الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية"، ويمثلها مجلس الاتحاد الأوروبي،

والمجموعة الأوروبية، المشار إليها في ما يلي بـ "المجموعة"، ويمثلها مجلس الاتحاد الأوروبي ومفوضية المجموعات الأوروبية

كطرف أول،

وجمهورية لبنان، المشار اليها في ما يلي بـ "لبنان"

كطرف ثانى،

وحيث ان الاتفاقية الاورو ـ متوسطية بين المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها كطرف اول، ولبنان كطرف ثاني، المشار اليها في ما يلي بـ "الاتفاقية الاوروبية المتوسطية" قد وقعت في لوكسمبورغ بتاريخ 17 حزيران 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 1 نيسان 2006؛

وحيث ان المعاهدة بشأن انضمام كل من الجمهورية التشيكية وجمهورية استونيا وجمهورية قبرص وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا وجمهورية المجر ومالطا وجمهورية بولندا وجمهورية سلوفينيا وجمهورية سلوفاكيا الى الاتحاد الأوروبي قد وقعت في اثينا بتاريخ 16 نيسان 2003 ودخلت حيز التنفيذ في 1 ايار 2004 ؛

وحيث ان الإتفاقية الانتقالية حول التجارة والمسائل المتعلقة بالتجارة التابعة للاتفاقية الاوروبية ـ المتوسطية دخلت حيز التنفيذ في 1 آذار 2003؛

وطبقًا للمادة (2) 6 من وثيقة الانضمام لعام 2003، فإن انضمام أطراف متعاقدة جديدة الى الاتفاقية الاوروبية ـ المتوسطية، يتم بالتوافق عبر ابرام بروتوكول ملحق بالاتفاقية المذكورة؛

وحيث ان المشاورات قد جرت عملاً بالمادة 21 من الاتفاقية الاوروبية ـ المتوسطية بهدف ضمان مراعاة المصالح المشتركة لكل من المجموعة ولبنان ؛

لذا فقد اتفق الطرفان وتراضيا على ما يلي:المادة 1

تصبح الجمهورية التشيكية وجمهورية استونيا والجمهورية القبرصية وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا وجمهورية المجر ومالطا وجمهورية بولندا وجمهورية سلوفينيا وجمهورية سلوفاكيا بموجب هذا البروتوكول أطرافاً في الاتفاقية الاوروبية ـ المتوسطية بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها كطرف، وبين لبنان كطرف ثاني، وتعتمد وتحيط علماً، وبنفس الطريقة كسائر الدول الأعضاء في المجموعة، نصوص الاتفاقية، والإعلانات المشتركة، والإعلانات المنفردة، وتبادل الرسائل.

المادة 2

مع مراعاة التطورات المؤسساتية الأخيرة داخل الاتحاد الأوروبي، يتفق الأطراف انه، بعد انقضاء المعاهدة المنشئة لمجموعة الفحم والصلب الأوروبية ، تُعتبر أحكام الاتفاقية التي تشير إلى مجموعة الفحم والصلب الأوروبية على أنها تشير الى المجموعة الأوروبية، التي استحوذت على كامل الحقوق والالتزامات التي عقدتها مجموعة الفحم والصلب الأوروبية.

الفصل 1

التعديلات على نص الاتفاقية الاورو ـ متوسطية

بما في ذلك ملحقاتها والبروتوكولات الملحقة بها

المادة 3

قواعد المنشأ يعدّل البروتوكول 4 كالآتي :

تُستبدل الفقرة 4 من المادة 18 بما يلي :

4 . تتضمن شهادات الحركة EUR1 الصادرة بأثر رجعي احدى الجمل التالية:

النص العربي :

"الصادرة بأثر رجعي"

تُستبدل الفقرة 2 من المادة 19 بما يلي:

2 . ينبغي ان تتضمن العبارة التالية على النسخة الصادرة على هذا النحو:

النص العربي :

"نسخة"

يستبدل الملحق 5 كالآتي :

الملحق 5

تصريح فاتورة المنشأ

يجب إعداد تصريح فاتورة المنشأ، الوارد في النص أدناه وفقاً للتذييلات الواردة في هذا الملحق. ولا يشترط اعادة كتابة هذه التذييلات.

النص العربي :

يصرّح مصدر المنتجات التي تشملها هذه الوثيقة (التصريح الجمركي رقم ...[1])مالم ينص صراحة خلاف ذلك، بان هذه المنتجات من منشأ تفضيلي من .....2).

3 .....

(المكان والتاريخ)

4 .....

(توقيع المصدّر بالإضافة إلى كتابة اسم الشخص الموقع على التصريح بحروف واضحة) عند إصدار أحد المصدرين المعتمدين بموجب المادة 22 من هذا البروتوكول، تصريح فاتورة المنشأ، فعليه ادراج رقم تصريح المصدّر المعتمد في هذه المساحة الفارغة. وعند عدم إصدار أحد المصدرين المعتمدين تصريح فاتورة المنشأ ، تُحذف الكلمات الواردة بين هلالين او تُترك المساحة خالية .

2 يشار إلى منشأ المنتجات، وعندما يكون تصريح فاتورة المنشأ مرتبطاً كلياً او جزئياً بمنتجات ناشئة في سبتة ومليلة Ceuta and melilla بموجب المادة 37 من هذا البروتوكول، فعلى المصدّر ان يبين ذلك بوضوح في المستند المتضمن اعلان المنشأ بوضع رمز «CM». «س م »

3 يجوز حذف هذه البيانات اذا ما كانت موجودة في نص المستند.

4 انظر الفقرة 5 من المادة 21 من هذا البروتوكول . في الحالات التي لا تتطلب توقيع المصدّر، يشمل الإعفاء من التوقيع كذلك الإعفاء من اسم الموقّع.

الفصل 2

احكام انتقالية

المادة 4
إثبات المنشأ والتعاون الإداري

1. تقبل إثباتات المنشأ الصادرة وفقاً للأصول في لبنان أو في دولة عضو جديدة، ضمن نطاق اتفاقات تفضيلية او ترتيبات مستقلة معمول بها بينهما، في كلّ من البلدين بموجب هذا البروتوكول مع مراعاة الشروط الآتية:
أ ـ يمنح حيازة إثباتات المنشأ هذه معاملة التعرفة التفضيلية على اساس إما طبقا اتفاقيات التعرفة التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة اللبنانية ـ الأوروبية او طبقا لنظام المجموعة العام للافضليات ؛
ب ـ ان لا يزيد تاريخ إصدار إثباتات المنشأ ومستندات النقل عن يوم واحد كحد أقصى من تاريخ الانضمام؛
ج ـ تقدم إثباتات المنشأ الى السلطات الجمركية خلال فترة أربعة أشهر من تاريخ الانضمام؛

اذا تم الاعلان قبل تاريخ الانضمام، في لبنان او في الدولة العضو الجديدة، عن سلع ما للإستيراد بموجب الاتفاقيات التفضيلية او الترتيبات المستقلة المعمول بها في ذلك الوقت بين لبنان وتلك الدولة العضو الجديدة، يجوز قبول إثباتات المنشأ ايضاً الصادرة عن اي منهما عملاً بتلك الاتفاقات او التدابير شرط ان يتم تقديمه الى السلطات الجمركية في غضون أربعة أشهر من تاريخ الانضمام.

2. يحق للبنان والدول الاعضاء الجديدة احتفاظ كل منهم بالتصاريح التي تُمنح بموجبها صفة "مصدّرين معتمدين"» بموجب اتفاقات تفضيلية او ترتيبات مستقلة معمول بها بينهما، مع مراعاة الشروط الآتية:
أ ـ ان تكون هذه الاحكام واردة كذلك في الاتفاقية الانتقالية المعقودة قبل تاريخ الانضمام بين لبنان والمجموعة؛
ب ـ ان يطبّق المصدّر المعتمد قواعد المنشأ المعمول بها بموجب الاتفاقية المذكورة؛
يجب ان تستبدل هذه التصاريح بعد سنة واحدة من تاريخ الانضمام كحدّ اقصى بتصاريح جديدة صادرة وفقاً لشروط الاتفاقية.

3. تقبل السلطات الجمركية المختصة في لبنان او في الدول الاعضاء الجديدة طلبات القيام بمراجعة لاحقة لإثبات المنشأ الصادر بموجب الاتفاقات التفضيلية او الترتيبات المستقلة المشار اليها في الفقرتين 1 و 2 اعلاه، وذلك لفترة ثلاث سنوات بعد اصدار إثبات المنشأ المعني، ويجوز لهذه السلطات القيام بذلك خلال فترة ثلاث سنوات بعد قبول إثبات المنشأ المقدّم اليها كمستند داعم لتصريح الاستيراد.

المادة 5
السلع العابرة (الترانزيت)

من إحدى هذه الدول الى لبنان والتي تنطبق عليها احكام البروتوكول رقم 4 وبحوزتي بضائع عابرة (الترانزيت) او المتخزين المؤقت في مستودعات جمركية او في منطقة حرة في لبنان او في تلك الدولة العضو.

2. يجوز ان تُمنح معاملة تفضيلية في هذه الحالات، شرط تقديم إثبات المنشأ الصادر باثر رجعي من السلطات الجمركية في الدولة المصدّرة إلى السلطات الجمركية في الدولة المستوردة خلال أربعة أشهر من تاريخ الانضمام.

احكام عامة وختامية

المادة 6

تتعهد لبنان عدم إجراء اي مطالبات، أو طلبات، أو احالات، ولا أن تقوم بتعديل او سحب لأي امتياز عملاً بالمادتين 24:6 و 28 من الاتفاقية للتعرفة الجمركية والتجارة GATT لعام 1994 فيما يتصل بتوسيع المجموعة.

المادة 7

يشكّل هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية الانتقالية الاوروبية ـ المتوسطية. وتشكّل الملاحق والاعلان المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول.

المادة 8

1. تصادق المجموعة ، ومجلس الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء، ولبنان على هذا البروتوكول وفقا للإجراءات المعمول بها لدى كلّ منهم.
2. يخطر كلّ من الطرفين الطرف الآخر باستكمال الاجراءات المشار اليها في الفقرة الأولى. تودع وثائق الإبرام لدى الأمانة العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي.

المادة 9

1. يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الأول الذي يلي تاريخ إيداع آخر وثيقة إبرام.
2. يطبق هذا البروتوكول بشكل مؤقت اعتباراً من تاريخ 1 نيسان 2006 .

المادة 10

يحرر هذا البروتوكول على نسخ متطابقة بكلّ من اللغات الرسمية للدول المتعاقدة، ولكلّ من هذه النصوص الحجية نفسها

المادة 11

يشكل نص الاتفاقية الاورو ـ متوسطية ، بما في ذلك ملحقاتها والبروتوكولات الملحقة بها جزءاً لا يتجزأ منها، وتحرر الوثيقة النهائية والبيانات الملحقة بها باللغات التشيكية والاستونية والمجرية واللاتفية والليتوانية والمالطية والبولندية والسلوفاكية والسلوفينية، ولكل هذه النصوص حجية النصوص الأصلية . يصادق مجلس الشراكة على هذه النصوص.

وُقع في بروكسل في الأول من نيسان من عام ألفين وخمسة عشر

Съставено в Брюксел на първи април две хиляди и петнадесета година.

Hecho en Bruselas, el uno de abril de dos mil quince.

V Bruselu dne prvního dubna dva tisíce patnáct.

Udfærdiget i Bruxelles den første april to tusind og femten.

Geschehen zu Brüssel am ersten April zweitausendfünfzehn.

Kahe tuhande viieteistkümnenda aasta aprillikuu esimesel päeval Brüsselis.

Έγινε στις Βρυξέλλες, την πρώτη Απριλίου δύο χιλιάδες δεκαπέντε.

Done at Brussels on the first day of April in the year two thousand and fifteen.

Fait à Bruxelles, le premier avril deux mille quinze.

Sastavljeno u Bruxellesu prvog travnja dvije tisuće petnaeste.

Fatto a Bruxelles, addì primo aprile duemilaquindici.

Briselē, divi tūkstoši piecpadsmitā gada pirmajā aprīlī.

Priimta du tūkstančiai penkioliktų metų balandžio pirmą dieną Briuselyje.

Kelt Brüsszelben, a kétezer-tizenötödik év április havának első napján.

Magħmul fi Brussell, fl-ewwel jum ta' April tas-sena elfejn u ħmistax.

Gedaan te Brussel, de eerste april tweeduizend vijftien.

Sporządzono w Brukseli dnia pierwszego kwietnia roku dwa tysiące piętnastego.

Feito em Bruxelas, em um de abril de dois mil e quinze.

Întocmit la Bruxelles la întâi aprilie două mii cincisprezece.

V Bruseli prvého apríla dvetisícpätnásť.

V Bruslju, dne prvega aprila leta dva tisoč petnajst.

Tehty Brysselissä ensimmäisenä päivänä huhtikuuta vuonna kaksituhattaviisitoista.

Som skedde i Bryssel den första april tjugohundrafemton.

عن الجمهورية اللبنانية
За Република Ливан
Por la República Libanesa
Za Libanonskou republiku
For Den Libanesiske Republik
Für die Libanesische Republik
Liibanoni Vabariigi nimel
Για τη Δημοκρατία του Λιβάνου
For the Republic of Lebanon
Pour la République libanaise
Za Libanonsku Republiku
Per la Repubblica del Libano
Libānas Republikas vārdā –
Libano Respublikos vardu
A Libanoni Köztársaság részéről
Għar-Repubblika tal-Libanu
Voor de Republiek Libanon
W imieniu Republiki Libańskiej
Pela República do Líbano
Pentru Republica Libaneză
Za Libanonskú republiku
Za Republiko Libanon
Libanonin tasavallan puolesta
För Republiken Libanon

عن الاتحاد الأوروبي
За Европейския съюз
Por la Unión Europea
Za Evropskou unii
For Den Europæiske Union
Für die Europäische Union
Euroopa Liidu nimel
Για την Ευρωπαϊκή Ένωση
For the European Union
Pour l'Union européenne
Za Europsku uniju
Per l'Unione europea
Eiropas Savienības vārdā –
Europos Sąjungos vardu
Az Európai Unió részéről
Għall-Unjoni Ewropea
Voor de Europese Unie
W imieniu Unii Europejskiej
Pela União Europeia
Pentru Uniunea Europeană
Za Európsku úniu
Za Evropsko unijo
Euroopan unionin puolesta
För Europeiska unionen
Për Bashkimin Europian

عن الدول الأعضاء
За държавите-членки
Por los Estados miembros
Za členské státy
For medlemsstaterne
Für die Mitgliedstaaten
Liikmesriikide nimel
Για τα κράτη μέλη
For the Member States
Pour les États membres
Za države članice
Per gli Stati membri
Dalībvalstu vārdā –
Valstybių narių vardu
A tagállamok részéről
Għall-Istati Membri
Voor de lidstaten
W imieniu Państw Członkowskich
Pelos Estados-Membros
Pentru statele membre
Za členské štáty
Za države članice
Jäsenvaltioiden puolesta
För medlemsstaterna
Për Vendet Anëtare

PROTOCOL

TO THE EURO-MEDITERRANEAN AGREEMENT

ESTABLISHING AN ASSOCIATION

BETWEEN THE REPUBLIC OF LEBANON, OF THE ONE PART,

AND THE EUROPEAN COMMUNITY

AND ITS MEMBER STATES, OF THE OTHER PART,

TO TAKE ACCOUNT OF THE ACCESSION OF THE CZECH REPUBLIC,

THE REPUBLIC OF ESTONIA, THE REPUBLIC OF CYPRUS, THE REPUBLIC OF LATVIA,

THE REPUBLIC OF LITHUANIA, THE REPUBLIC OF HUNGARY,

MALTA, THE REPUBLIC OF POLAND,

THE REPUBLIC OF SLOVENIA AND THE SLOVAK REPUBLIC

TO THE EUROPEAN UNION

THE REPUBLIC OF LEBANON, hereinafter referred to as "Lebanon",

of the one part, and

THE KINGDOM OF BELGIUM,

THE CZECH REPUBLIC,

THE KINGDOM OF DENMARK,

THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY,

THE REPUBLIC OF ESTONIA,

IRELAND,

THE HELLENIC REPUBLIC,

THE KINGDOM OF SPAIN,

THE FRENCH REPUBLIC,

THE ITALIAN REPUBLIC,

THE REPUBLIC OF CYPRUS,

THE REPUBLIC OF LATVIA,

THE REPUBLIC OF LITHUANIA,

THE GRAND DUCHY OF LUXEMBOURG,

HE REPUBLIC OF HUNGARY,

ALTA,

THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS,

THE REPUBLIC OF AUSTRIA,

THE REPUBLIC OF POLAND,

THE PORTUGUESE REPUBLIC,

THE REPUBLIC OF SLOVENIA,

THE SLOVAK REPUBLIC,

THE REPUBLIC OF FINLAND,

THE KINGDOM OF SWEDEN,

THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND,

hereinafter referred to as "EC Member States", represented by the Council of the European Union, and

THE EUROPEAN COMMUNITY, hereinafter referred to as "the Community", represented by the Council of the European Union and the Commission of the European Communities,

of the other part,

WHEREAS the Euro-Mediterranean Agreement between the European Community and its Member States, of the one part, and Lebanon, of the other part, hereinafter referred to as "the Euro-Mediterranean Agreement", was signed in Luxembourg on 17 June 2002 and entered into force on 1 April 2006;

WHEREAS the Treaty concerning the accession of the Czech Republic, the Republic of Estonia, the Republic of Cyprus, the Republic of Latvia, the Republic of Lithuania, the Republic of Hungary, Malta, the Republic of Poland, the Republic of Slovenia and the Slovak Republic to the European Union was signed in Athens on 16 April 2003 and entered into force on 1 May 2004;

WHEREAS an Interim Agreement on trade and trade-related provisions of the Euro-Mediterranean Agreement entered into force on 1 March 2003;

WHEREAS, pursuant to Article 6(2) of the 2003 Act of Accession, the accession of the new Contracting Parties to the Euro-Mediterranean Agreement is to be agreed by the conclusion of a protocol to the said Agreement;

WHEREAS consultations pursuant to Article 21 of the Euro-Mediterranean Agreement have taken place in order to ensure that account has been taken of the mutual interests of the Community and Lebanon,

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

ARTICLE 1

The Czech Republic, the Republic of Estonia, the Republic of Cyprus, the Republic of Latvia, the Republic of Lithuania, the Republic of Hungary, Malta, the Republic of Poland, the Republic of Slovenia and the Slovak Republic hereby become Parties to the Euro-Mediterranean Agreement between the European Community and its Member States, of the one part, and Lebanon, of the other part, and shall respectively adopt and take note, in the same manner as the other Member States of the Community, of the texts of the Agreement, and of the joint declarations, unilateral declarations and exchanges of letters.

ARTICLE 2

To take account of recent institutional developments within the European Union, the Parties agree that following expiry of the Treaty establishing the European Coal and Steel Community, existing provisions in the Agreement referring to the European Coal and Steel Community shall be deemed to refer to the European Community, which has taken over all rights and obligations contracted by the European Coal and Steel Community.

CHAPTER I

AMENDMENTS TO THE TEXT OF THE EURO-MEDITERRANEAN AGREEMENT, INCLUDING ITS ANNEXES AND PROTOCOLS

ARTICLE 3

Rules of Origin

Protocol 4 is hereby amended as follows:

1) Article 18(4) shall be replaced by the following:

"4. Movement certificates EUR.1 issued retrospectively shall be endorsed with one of the following phrases:

ES "EXPEDIDO A POSTERIORI"
CS "VYSTAVENO DODATEČNĚ"
DA "UDSTEDT EFTERFØLGENDE"
DE "NACHTRÄGLICH AUSGESTELLT"
ET "VÄLJA ANTUD TAGANTJÄRELE"
EL "ΕΚΔΟΘΕΝ ΕΚ ΤΩΝ ΥΣΤΕΡΩΝ"
EN "ISSUED RETROSPECTIVELY"
FR "DÉLIVRÉ A POSTERIORI"

IT "RILASCIATO A POSTERIORI"

LV "IZSNIEGTS RETROSPEKTĪVI"

LT "RETROSPEKTYVUSIS IŠDAVIMAS"

HU "KIADVA VISSZAMENŐLEGES HATÁLLYAL"

MT "MAHRUĠ RETROSPETTIVAMENT"

NL "AFGEGEVEN A POSTERIORI"

PL "WYSTAWIONE RETROSPEKTYWNIE"

PT "EMITIDO A POSTERIORI"

SL "IZDANO NAKNADNO"

SK "VYDANÉ DODATOČNE"

FI "ANNETTU JÄLKIKÄTEEN"

SV "UTFÄRDAT I EFTERHAND"

AR "[illegible]".

2) Article 19(2) shall be replaced by the following:

2. The duplicate issued in this way shall be endorsed with one of the following words:

ES "DUPLICADO"

CS "DUPLIKÁT"

DA "DUPLIKAT"

DE "DUPLIKAT"

ET "DUPLIKAAT"

EL "ΑΝΤΙΓΡΑΦΟ"

EN "DUPLICATE"

FR "DUPLICATA"

IT "DUPLICATO"
LV "DUBLIKĀTS"
LT "DUBLIKATAS"
HU "MÁSODLAT"
MT "DUPLIKAT"
NL "DUPLICAAT"
PL "DUPLIKAT"
PT "SEGUNDA VIA"
SL "DVOJNIK"
SK "DUPLIKÁT"
FI "KAKSOISKAPPALE"
SV "DUPLIKAT"
AR "نسخة مكررة";

3) Annex V shall be replaced by the following:

"ANNEX V

INVOICE DECLARATION

The invoice declaration, the text of which is given below, must be made out in accordance with the footnotes. However, the footnotes do not have to be reproduced.

Spanish version

El exportador de los productos incluidos en el presente documento (autorización aduanera n°.. ...[1].) declara que, salvo indicación en sentido contrario, estos productos gozan de un origen preferencial. ...[2].

Czech version

Vývozce výrobků uvedených v tomto dokumentu (číslo povolení ...[1]) prohlašuje, že kromě zřetelně označených mají tyto výrobky preferenční původ v ...[2].

Danish version

Eksportøren af varer, der er omfattet af nærværende dokument, (toldmyndighedernes tilladelse nr. ...[1]), erklærer, at varerne, medmindre andet tydeligt er angivet, har præferenceoprindelse i ...[2].

German version

Der Ausführer (Ermächtigter Ausführer; Bewilligungs-Nr. ...[1]) der Waren, auf die sich dieses Handelspapier bezieht, erklärt, dass diese Waren, soweit nicht anders angegeben, präferenzbegünstigte ...[2] Ursprungswaren sind.

Estonian version

Käesoleva dokumendiga hõlmatud toodete eksportija (tolli kinnitus nr. ...[1]) deklareerib, et need tooted on ...[2] sooduspäritoluga, välja arvatud juhul kui on selgelt näidatud teisiti.

Greek version

Ο εξαγωγέας των προϊόντων που καλύπτονται από το παρόν έγγραφο (άδεια τελωνείου υπ΄αριθ. ...[1]) δηλώνει ότι, εκτός εάν δηλώνεται σαφώς άλλως, τα προϊόντα αυτά είναι προτιμησιακής καταγωγής ...[2].

English version

The exporter of the products covered by this document (customs authorisation No ...[1]) declares that, except where otherwise clearly indicated, these products are of ...[2] preferential origin.

French version

L'exportateur des produits couverts par le présent document (autorisation douanière n° ...[1]) déclare que, sauf indication claire du contraire, ces produits ont l'origine préférentielle ...[2].

Italian version

L'esportatore delle merci contemplate nel presente documento (autorizzazione doganale n. ...[1]) dichiara che, salvo espressa indicazione contraria, le merci sono di origine preferenziale ...[2].

Latvian version

Eksportētājs produktiem, kuri ietverti šajā dokumentā (muitas pilnvara Nr. ...[1]), deklarē, ka, izņemot tur, kur ir citādi skaidri noteikts, šiem produktiem ir priekšrocību izcelsme no ...[2].

Lithuanian version

Šiame dokumente išvardintų prekių eksportuotojas (muitinės liudijimo Nr ...[1]) deklaruoja, kad, jeigu kitaip nenurodyta, tai yra ...[2] preferencinės kilmės prekės .

Hungarian version

A jelen okmányban szereplő áruk exportőre (vámfelhatalmazási szám: ...[1]) kijelentem, hogy eltérő jelzés hianyában az áruk preferenciális ...[2] származásúak.

Maltese version

L-esportatur tal-prodotti koperti b'dan id-dokument (awtorizzazzjoni tad-dwana nru. ...[1]) jiddikjara li, ħlief fejn indikat b'mod car li mhux hekk, dawn il-prodotti huma ta' oriġini preferenzjali ...[2].

Dutch version

De exporteur van de goederen waarop dit document van toepassing is (douanevergunning nr. ...[1]), verklaart dat, behoudens uitdrukkelijke andersluidende vermelding, deze goederen van preferentiële ... oorsprong zijn[2].

Polish version

Eksporter produktów objętych tym dokumentem (upoważnienie władz celnych nr ...[1]) deklaruje, że z wyjątkiem gdzie jest to wyraźnie określone, produkty te mają ...[2] preferencyjne pochodzenie.

Portuguese version

O exportador dos produtos cobertos pelo presente documento (autorização aduaneira n°. ...[1]), declara que, salvo indicação clara em contrário, estes produtos são de origem preferencial ...[2].

Slovenian version

Izvoznik blaga, zajetega s tem dokumentom (pooblastilo carinskih organov št ...[1]) izjavlja, da, razen če ni drugače jasno navedeno, ima to blago preferencialno ...[2] poreklo.

Slovak version

Vývozca výrobkov uvedených v tomto dokumente (číslo povolenia ...[1]) vyhlasuje, že okrem zreteľne označených, majú tieto výrobky preferenčný pôvod v ...[2].

Finnish version

Tässä asiakirjassa mainittujen tuotteiden viejä (tullin lupa n:o ...[1]) ilmoittaa, että nämä tuotteet ovat, ellei toisin ole selvästi merkitty, etuuskohteluun oikeutettuja .... alkuperätuotteita[2]..

Swedish version

Exportören av de varor som omfattas av detta dokument (tullmyndighetens tillstånd nr. ...[1]) försäkrar att dessa varor, om inte annat tydligt markerats, har förmånsberättigande .... ursprung[2].

Arabic version

يصرح مصدر المنتجات التي تشملها هذه الوثيقة (التصريح الجمركي رقم .....(1)) باستثناء ما ينص بوضوح علي خلاف ذلك، بأن هذه المنتجات من منشأ تفضيلي من .....(2).

.....(3)
(Place and date)

.....(4)
(Signature of the exporter; in addition, the name of the person signing the declaration has to be indicated in clear script)

(1) When the invoice declaration is made out by an approved exporter within the meaning of Article 22 of the Protocol, the authorisation number of the approved exporter must be entered in this space. When the invoice declaration is not made out by an approved exporter, the words in brackets will be omitted or the space left blank.

(2) Origin of products to be indicated. When the invoice declaration relates in whole or in part to products originating in Ceuta and Melilla within the meaning of Article 37 of the Protocol, the exporter must clearly indicate them in the document on which the declaration is made out by means of the symbol "CM".

(3) These indications may be omitted if the information is contained in the document itself.

(4) See Article 21(5) of the Protocol. In cases where the exporter is not required to sign, the exemption of signature also implies the exemption of the name of the signatory.

CHAPTER II

TRANSITIONAL PROVISIONS

ARTICLE 4

Proofs of origin and administrative cooperation

1. Proofs of origin properly issued by either Lebanon or a new Member State under preferential agreements or autonomous arrangements applied between them shall be accepted in the respective countries under this Protocol, provided that:

(a) the acquisition of such origin confers preferential tariff treatment on the basis of either the preferential tariff measures contained in the EU-Lebanon Association Agreement or in the Community System of Generalised Preferences;

(b) the proof of origin and the transport documents were issued no later than the day before the date of accession;

(c) the proof of origin is submitted to the customs authorities within a period of four months from the date of accession.

Where goods were declared for importation in either Lebanon or a new Member State, prior to the date of accession, under preferential agreements or autonomous arrangements applied between Lebanon and that new Member State at that time, proof of origin issued retrospectively under those agreements or arrangements may also be accepted, provided that it is submitted to the customs authorities within a period of four months from the date of accession.

2. Lebanon and the new Member States are authorised to retain authorisations granting "approved exporter" status under preferential agreements or autonomous arrangements applied between them, provided that:

(a) such provision is also made in the agreement concluded prior to the date of accession between Lebanon and the Community; and

(b) the approved exporter applies the rules of origin in force under that agreement.

These authorisations shall be replaced, no later than one year after the date of accession, by new authorisations issued under the conditions of the Agreement.

3. Requests for subsequent verification of proof of origin issued under the preferential agreements or autonomous arrangements referred to in paragraphs 1 and 2 shall be accepted by the competent customs authorities of either Lebanon or the new Member States for a period of three years after the issue of the proof of origin concerned and may be made by those authorities for a period of three years after acceptance of the proof of origin submitted to those authorities in support of an import declaration.

ARTICLE 5

Goods in transit

1. The Agreement may be applied to goods, exported either from Lebanon to one of the new Member States or from one of the new Member States to Lebanon, which comply with the provisions of Protocol 4 and which on the date of accession are either en route or in temporary storage, in a customs warehouse or in a free zone in Lebanon or in that new Member State.

2. Preferential treatment may be granted in such cases, subject to the submission to the customs authorities of the importing country, within four months of the date of accession, of proof of origin issued retrospectively by the customs authorities of the exporting country.

GENERAL AND FINAL PROVISIONS

ARTICLE 6

Lebanon undertakes that it shall neither make any claim, request or referral nor modify or withdraw any concession pursuant to GATT 1994 Articles XXIV.6 and XXVIII in relation to this enlargement of the Community.

ARTICLE 7

This Protocol shall form an integral part of the Euro-Mediterranean Agreement. The Annexes and the declaration attached to this Protocol shall form an integral part thereof.

ARTICLE 8

1. This Protocol shall be approved by the Community, by the Council of the European Union on behalf of the Member States, and by Lebanon in accordance with their own procedures.

2. The Parties shall notify each other of the accomplishment of the corresponding procedures referred to in paragraph 1. The instruments of approval shall be deposited with the General Secretariat of the Council of the European Union.

ARTICLE 9

1. This Protocol shall enter into force on the first day of the first month following the date of the deposit of the last instrument of approval.

2. This Protocol shall apply provisionally as from 1 April 2006.

ARTICLE 10

This Protocol shall be drawn up in duplicate in each of the official languages of the Contracting Parties, each of these texts being equally authentic.

DÉCLARATION COMMUNE

de la République libanaise et de l'Union européenne

relative à la signature du protocole à l'accord euro-méditerranéen

instituant une association

entre la République libanaise, d'une part,

et la Communauté européenne

et ses États membres, d'autre part,

visant à tenir compte de l'adhésion à l'Union européenne

de la République tchèque, de la République d'Estonie,

de la République de Chypre, de la République de Lettonie,

de la République de Lituanie, de la République de Hongrie,

de la République de Malte, de la République de Pologne,

de la République de Slovénie et de la République slovaque

Suite à l'entrée en vigueur du traité de Lisbonne, le 1er décembre 2009, l'Union européenne se substitue et succède à la Communauté européenne et, à compter de cette date, exerce tous les droits et assume toutes les obligations de la Communauté européenne.

Par conséquent, les références à "la Communauté européenne" dans le texte du protocole s'entendent, le cas échéant, comme faites à "l'Union européenne".

Fait à Bruxelles, le 1er avril 2015

Pour la République libanaise

Pour l'Union européenne

الأسباب الموجبة

لما كانت الحكومة اللبنانية قد وقعت في لوكسمبورغ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧، على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٦./٤/١

ووفقاً لمعاهدة برشلونة التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١ والقاضية إلى استبدال تسمية المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي.

وبما أن انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، يحتم توقيع معاهدات جديدة بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومات الدول المنضمة في إطار الاتحاد الأوروبي، كي تصبح المعاهدات السارية مطبقة بين هذه الدول ولبنان،

وبما أن هذه الاتفاقية هي دائمة لا يمكن فسخها سنة فسنة ومراعاة للمعاهدة الأساس، وهي تحتاج إلى قانون للموافقة قبل إبرامها عملاً بأحكام المادة ٥٢ من الدستور.

لذلك تتقدم الحكومة بمشروع القانون راجية إقراره.

قانون رقم ١٨٩

قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

الباب الأول:
نطاق تطبيق هذا القانون

المادة ١ ـ تعريف المصطلحات

من أجل تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات التالية ما يلي:

١ ـ **الموظف العمومي**: أي شخص يؤدي وظيفة عامة أو خدمة عامة، سواء أكان معيّناً أم منتخباً، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، في أي شخص من أشخاص القانون العام أو القانون الخاص، على المستويين المركزي واللامركزي، وبشكل عام أي شخص يؤدي عملاً لصالح مُلك عام أو منشأة عامة أو مرفق عام أو مؤسسة عامة أو مصلحة عامة أو مال عام، سواء أكان مملوكاً، كلياً أو جزئياً، من أحد أشخاص القانون العام، وسواء تولاها بصورة قانونية أم واقعية، بما في ذلك أي منصب من مناصب السلطات الدستورية أو أي منصب تشريعي أو قضائي أو تنفيذي أو إداري أو عسكري أو مالي أو أمني أو استشاري.

٢ ـ **الموظف العمومي الخاضع للتصريح**: هو كل موظف عمومي باستثناء موظفي الفئة الرابعة وما دون أو ما يعادلها غير المكلفين بمهام فئة أعلى وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية والمدارس والمعاهد الرسمية. كما يخضع للتصريح عن الذمة المالية الموظفون في وزارة المالية وموظفو الجمارك والدوائر العقارية وموظفو إدارة السير ورئيس وأعضاء وموظفو ومستخدمو اللجان الإدارية والهيئات المستقلة والناظمة، المنشأة بقوانين، من جميع الرتب والفئات إذا كان يترتب على أعمالهم نتائج مالية.

٣ ـ **الهيئة**: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تمّ إنشاؤها في القانون الخاص بها.

الباب الثاني:
التصريح عن الذمة المالية والمصالح

المادة ٢ ـ موجب تقديم التصريح

أ – على كل موظف عمومي خاضع للتصريح أن يقدم تصاريح موقعة منه، يبيّن فيها جميع عناصر الذمة المالية والمصالح العائدة له ولزوجه وأولاده القاصرين، في لبنان والخارج وفق أحكام هذا القانون.

ب – عندما يكون كل من الزوجين خاضعاً لموجب التصريح، وجب على كل منهما تقديم تصريح على حدة والإشارة إلى ذلك في التصريح، على أن يقدّم الوصي منهما التصريح الخاص بأولاده القاصرين.

المادة ٣ ـ دورية التصاريح

أ – تُقدم التصاريح في الأوقات الآتية:

١. تصريحاً أول خلال شهرين من تاريخ تولّي الوظيفة العمومية، وكشرط من شروط تولّي هذه الوظيفة. يعتبر تولي وظيفة عمومية كل تجديد أو تمديد لها لولايات متتالية بالانتخاب أو الانتداب أو بأية طريقة أخرى ينص عليها القانون.

٢. تصريحاً إضافياً كل ثلاث سنوات، من تاريخ تقديم التصريح السابق.

٣. تصريحاً أخيراً خلال مهلة شهرين من تاريخ انتهاء خدماته لأي سبب كان.